

استضافه معهد السلام الأمريكي وأجرى عدداً من اللقاءات في واشنطن

الدكتور أحمد عوض بن مبارك رئيس مجلس الوزراء:

نشدد على ضرورة دعم وجود حكومة يمنية قوية ليس فقط داخلياً بل إقليمياً ودولياً

أشاد بقرار الإدارة الأمريكية تصنيف مليشيات الحوثي منظمة إرهابية



واشنطن / سبأ :

التقى رئيس الوزراء الدكتور احمد عوض بن مبارك، في ختام زيارة ناجحة للعاصمة الامريكية واشنطن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور جيمس ريتش، وناقش اللقاء العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، والشراكة القائمة بين البلدين لضمان امن واستقرار اليمن والمنطقة وممرات التجارة الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر، ومكافحة الارهاب.

وفي بداية اللقاء، هنأ رئيس الوزراء بنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الولايات المتحدة وتسلم الإدارة الجديدة مهامها.. مشيداً بقرار الإدارة الأمريكية تصنيف مليشيات الحوثي منظمة إرهابية اجنبية، بصفته قرار تنفيذي سيساعد على تجفيف مصادر تمويل الميليشيات وبقيد كثير من أنشطتها الإرهابية داخليا وخارجيا، كما انه أداة قانونية واقتصادية لعزل انزع ايران الإرهابية في المنطقة.

وأكد رئيس الوزراء، أن القرار يمكن أن يشكل ضغطاً حقيقياً على مليشيات الحوثي ورسالة واضحة بشأن انتهاكاتها واعتداءاتها الإرهابية.. لافتاً إلى أهمية الشراكة بين الحكومتين اليمنية والأمريكية للتعامل مع القرار.

من جانبه، رحب السيناتور جيمس ريتش بزيارة رئيس

الوزراء، وأشار الى أنهم يتعاونون في الوضع في اليمن.. مؤكداً أن قرار الإدارة الأمريكية يأتي من واقع ادراكها للتهديد الذي تمثله

مليشيات الحوثي لأمن واستقرار المنطقة والعالم كمنظمة إرهابية منطرفة.

استضافه معهد السلام الأمريكي

كما استضاف معهد السلام الأمريكي، رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، على هامش زيارته الحالية للعاصمة واشنطن، حيث عقدت جلسة مغلقة بحضور عدد من

السياسيين وصناع القرار والباحثين والمختصين والأكاديميين، لمناقشة تطورات الأوضاع في اليمن ورؤية الحكومة في التعامل مع المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي مستهل الجلسة رحبت قيادة وفريق المعهد بدولة رئيس الوزراء والوفد المرافق له، والتأكيد على أهمية زيارته الحالية الى واشنطن بعد النجاح الذي حققته الاجتماع الوزاري الدولي لحشد الدعم للحكومة اليمنية.

وقدم الدكتور أحمد عوض بن مبارك، صورة كاملة حول الأوضاع في اليمن من النواحي السياسية والاقتصادية والخدمية والعسكرية وما تواجهها الحكومة من تحديات وروايتها وخخطها للتعامل معها وشراكتها القائمة مع المجتمع الدولي، والدعم المطلوب لتقوية دور الحكومة والقائم بأجرائتها ومسؤولياتها في الحفاظ على الامن والاستقرار الإقليمي والدولي.. لافتاً الى التغير الكبير في وجهة نظر المجتمع الدولي في فهم طبيعة الصراع في اليمن، والارباك بان مليشيا الحوثي تشكل عامل تهديد إقليمى ودولى، وليس محلياً فقط بالنسبة لليمن، وأهمية العمل المشترك على تحويل هذا الفهم إلى أفعال.

وتطرق رئيس الوزراء، الى التغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على اليمن، واستمرار الهجمات الإرهابية للحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وضرورة دعم وجود حكومة يمنية قوية وفاعلة باعتبار ذلك عاملاً لاستقرار اليمن، واستمرار الهجمات الإرهابية دولياً.. لافتاً إلى العلاقات الاستراتيجية بين اليمن والولايات المتحدة والحرص على استمرار وتوسيع جوانب الشراكة مع الإدارة الأمريكية الجديدة في مختلف المجالات.

شارك في الجلسة المغلقة، وزراء التخطيط والتعاون الدولي والدكتور واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، والخدمة المدنية والتأمينات الدكتور عبدالناصر الوالي، وسفير اليمن لدى واشنطن محمد الحضرى، ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان.

تصريح لوسائل الإعلام

وفي السياق ذاته أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، اهتمام الحكومة وحرصها على العمل وفق رؤية واضحة واستراتيجية لإبقاء قضية اليمن في صدارة اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب.

وعبر رئيس الوزراء في تصريح لوسائل الإعلام، على هامش زيارته الحالية للعاصمة الأمريكية واشنطن، عن تقدير مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والشعب اليمني بان تكون الرسالة الأولى للإدارة الأمريكية الجديدة هي إعادة تصنيف مليشيات الحوثي منظمة إرهابية اجنبية، واصفاً هذا القرار بأنه «خطوة في الإتجاه الصحيح» ، وان خطوات أخرى يجب أن تعقب هذا القرار وخاصة ما يتعلق بدعم الحكومة بشكل مباشر او بالضغط السياسي وتوسيع مجالات التعاون في النواحي الأمنية والعسكرية .

وقال « ينبغي للمال ان يدرك ان لديه شريكاً حقيقياً قويا في تحقيق الاستقرار لليمن والمنطقة وهي الحكومة الشرعية وكل مكوناتها، وما ننتظره من الإدارة الأمريكية الجديدة هو العمل مع الحكومة بشكل أقوى واوسع لضمان احتواء أي مخاطر او تهديدات حوثية ومعالجة الازمة الإنسانية» .

وأوضح الدكتور أحمد عوض بن مبارك ان عدم الضغط على مليشيا الحوثي الإرهابية أطال أمد الأزمة في اليمن إلى أكثر من 10 سنوات، تضاعفت خلالها معاناة اليمنيين ووصلت إلى أسوأ مراحلها. لافتاً إلى ان هذا التصنيف جاء استجابة لمطالبه الحكومة المستمرة للمجتمع الدولي بالتحرك الجاد لحماية

الشعب اليمني من بطش وإرهاب هذه الميليشيات المدعومة من النظام الإيراني.

وقال « إعادة تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، إجراء مهم نتطلع إلى ان تليه خطوات أخرى لا تتفد عند العقوبات، وذلك لتفكيك بنية هذه الميليشيات الإرهابية المدعومة إيرانيا وحماية المواطنين المتضررين من سلوكها القمعي وانتهاكاتها المتصاعدة التي تهدد مصالح اليمن والمنطقة والعالم».

ولفت رئيس الوزراء إلى ان الحكومة ستعمل بالتعاون مع الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي على تنفيذ قرار التصنيف لردع السلوك المنفصل والرائش للمليشيات الحوثي الإرهابية والذي لا يعبر فقط عن تجاهل مصالح الشعب اليمني بل يهدى كل متطلبات الاستقرار في المنطقة والعالم.. مؤكداً الحرص على العمل مع شركاء العمل الإنساني والاغاثي والقطاع التجاري الوطني على وضع بدائل لتفادي انعكاسات القرار على معيشة وحياة المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين.

التقى بالقاتم بأعمال الوكالة الأمريكية للتنمية

كما التقى رئيس الوزراء الدكتور احمد عوض بن مبارك، في واشنطن القائم بأعمال رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية جايسون جراي، حيث بحث اللقاء آليات تنفيذ قرار تصنيف

مليشيات الحوثي منظمة إرهابية اجنبية، والعمل المشترك لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها، والتعامل مع لغماتها وانتهاكات مليشيات الحوثي بحق العمل الإنساني والموظفين في المنظمات الاغاثية والإنسانية.

وأشار رئيس الوزراء، الى ان قرار تصنيف مليشيات الحوثي كمنظمة إرهابية اجنبية كان قرار ضروري وتاريخي، للضغط على هذه الميليشيات ومنع استغلالها لأدوات العمل الإنساني

تيم ليندركينغ، وسفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن عبدة شريف، آليات التنسيق لحشد الدعم للخطة والرسالة التي تقدمت بها الحكومة اليمنية الى صندوق النقد الدولي، والآثر المتوقع لتوسيع نشاط الصندوق على الوضع في اليمن.

وتدارس الاجتماع، عددا من المقترحات حول الدور الذي يمكن ان تقوم به هذه الدول باعتبارها الدول الأساسية في تمويل الصندوق، لضمان استفادة اليمن من دعم الصندوق وتحقيق رؤية وحطة الحكومة اليمنية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، بما يؤدي الى تخفيف المعاناة الإنسانية جراء الحرب الاقتصادية المستمرة من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية. وأطلع رئيس الوزراء، المدراء التنفيذيين على صورة شاملة حول الأوضاع في اليمن من مختلف الجوانب خاصة في المجالات الاقتصادية والمالية، والصعوبات المتراكمة والتي ضاعفتها الهجمات الإرهابية الحوثية على منشآت تصدير النفط الخام، وما تقوم به الحكومة للتعامل مع هذه التحديات وحفظها ورؤيتها للإصلاحات والتعافي الاقتصادي، وحاجتها إلى اسناد الشركاء من الدول والمنظمات المتاحة. مشيراً الى الدور الذي يمكن ان يقوم به صندوق النقد الدولي وفق برنامج خاص، والتنسيق مع المدراء التنفيذيين للسعودية وامريكا وبريطانيا

وفرنسا لدعم هذا الاتجاه.

وتحدث المدراء التنفيذيون لمكاتب السعودية محمد الراشد وفرنسا ارنود بوسي وبريطانيا فيدا بوون، وامريكا البرايث شورتينو، والمدير التنفيذي للمجموعة العربية في الصندوق محمد معيط، حيث أكدوا دعمهم للحكومة اليمنية في صندوق النقد الدولي وحرصهم على استقرار اليمن باعتبارها بلد عامل مهم لاستقرار وأمن المنطقة والعالم.. مبدین تفاعلهم مع دعوة رئيس الوزراء لبدء مشاورات لوضع برنامج خاص لدعم اليمن مع صندوق النقد الدولي.

شارك في الاجتماع وزيراً المالية سالم بن بريك، والخدمة

المالية للدولة، والاصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد، إضافة الى الاستخدام الأمثل للدعم الخارجي، والمرأة والسلام والأمن.. مشيراً الى ما تضمنته خطة التعافي الاقتصادي التي تعمل عليها الحكومة بدعم من مجلس القيادة الرئاسي.

وشدد رئيس الوزراء، على ان الشراكة مع صندوق النقد الدولي أساسية، وان الحكومة لا تريد ان يقتصر دوره في دعم فني محدود ومراجعات دورية، باعتباره شريكاً تنموياً مهما ينتظر منه حضور أكبر.. مجدداً التأكيد على ان يكون ملف اليمن أولوية لصندوق النقد الدولي، وان يعمل على حشد الشركاء الدوليين لمعالجة الوضع في اليمن، والذي هو جزء من أمن واستقرار وازدهار المنطقة والعالم.. مؤكداً على الاعداد للنقاشات القانونية والفنية خلال ستة أشهر، واي جوانب تقف دون ذلك لدى الجانب الحكومي، مثل البيانات والأرقام والاحصائيات وان يعمل الصندوق مع الحكومة على معالجتها.

من جانبه أبدى نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، تفهمه للتحديات الاقتصادية والإنسانية في اليمن.. منوهاً بالجهد التي تبذلها الحكومة اليمنية وما قدمته من رؤى لتحقيق التعافي الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات والأولويات.

وأكد ان صندوق النقد الدولي يأخذ بجدية رسالة وطلب رئيس الوزراء فيما يخص صياغة برنامج خاص لليمن ووضع ملف اليمن كأولوية وسيعمل عليها خلال الفترة القادمة.

شارك في الاجتماع وزيراً المالية سالم بن بريك والخدمة المدنية والتأمينات الدكتور عبدالناصر الوالي، وسفير اليمن لدى واشنطن محمد الحضرى ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان والمدير التنفيذي لوحدة الاستجابة العاجلة جمال بن غانم.

ومن جانب صندوق النقد الدولي مدير قسم الشرق الأوسط ووسط اسيا جهاد ازعور، ونائبته تالين كورتشالين، ومستشاري رئيس الصندوق جيلدا فيرنانديز وامينة لاهيريتشي.

عدم الضغط على مليشيا الحوثي الإرهابية أطال أمد الأزمة لأكثر من 10 سنوات

نوجه رسالة بأهمية ألا يتم السماح للحوثيين بتحويل ملف اختطاف العاملين الإنسانيين كمدخل للابتزاز

رئيس مجلس الوزراء يوجه باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين أوضاع المعلمين والمعلمات

استعرض مع البنك الدولي تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي

من جانب اخر استعرض رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، في واشنطن، مع المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي عبدالعزيز الملا، جوانب تعزيز الشراكة القائمة بين الحكومة والبنك، والخطة التنفيذية لتنفيذ المشاريع على ضوء الأولويات والاحتياجات العاجلة، وبما يساعد الحكومة على القيام بأجرائها والتزاماتها في تخفيف الازمة الإنسانية.

وتداول الجانبان خلال مأدبة عشاء أقامها البنك الدولي على شرف زيارة دولة رئيس الوزراء والوفد المرافق له الى واشنطن، النقاش حول خطة الحكومة ورؤيتها لتحقيق التعافي الاقتصادي، والدور الذي يمكن ان يقوم به البنك الدولي لمساعدة تنفيذ الخطة، إضافة الى نتائج الاجتماع الوزاري الدولي لحشد الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة اليمنية والذي عقد مؤخراً في نيويورك.

وأشاد الدكتور أحمد عوض بن مبارك، بما تم إنجازه من عمل مشترك مع البنك الدولي خلال الفترة الماضية، والحرص على توسيع جوانب الشراكة، وتعزيز برامج الدعم الفني والقدرة المؤسساتية وتنفيذ برنامج الإصلاحات المالية والنقدية والاقتصادية والتزييات الجارية لوضع أسس إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية .. لافتاً إلى الفرص القائمة لتجاوز التحديات والصعوبات القائمة، وفق رؤية وخطة الحكومة، والدور المعول على شركاء العالم في هذا الجانب.

وتطرق رئيس الوزراء الى التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية بدعم من مجلس القيادة الرئاسي، والاستادار الدولي المطلوب لاستمرارها، بما يعكس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وسعر صرف العملة الوطنية. مشيراً الى ان البنك الدولي شريك أساسي للحكومة في الجوانب الإنسانية والاقتصادية والتنموية وبناء المؤسسات.

من جانبه جدد المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي، تأكيد حرص البنك على تقديم جميع أشكال المساعدة اللازمة للحكومة اليمنية والعمل على حشد التمويلات لتقوية قدرات الحكومة لاستمرار في مسار الإصلاحات.

حضر اللقاء وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب والمالية سالم بن بريك، والخدمة المدنية والتأمينات الدكتور عبدالناصر الوالي، وسفير اليمن لدى واشنطن محمد الحضرى، ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان، والمدير التنفيذي لوحدة الاستجابة العاجلة جمال بن غانم.

فيما وجه رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن

مبارك، باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين اوضاع المعلمين والمعلمات، ومن ذلك أولوية صرف رواتب المعلمين في مواعيدها كل شهر، واعتماد الزيادات المناسبة في رواتب المعلمين، واعتماد الحقوق والملاوات المستحقة إلى ميزانية العام 2025م.

وأكد دولة رئيس الوزراء في توجيهاته على معالجة الأبنواج الوظيفي الحاصل، والغيابات في التزيية والتعليم، ومناقشة الطبية والتعليمية المجانية للمعلمين وأسرههم في المستشفيات والمؤسسات التعليمية الحكومية.

وأضاف «من اليوم فإن راتب المعلم سيصرف قبل رواتبنا، وخلال الأيام القادمة ستستخدم الحكومة المعاملات المناسبة لإنصاف المعلمين، فأي معلم مهما كان تاريخ نتقائه بمهنة التعليم فهو معلم يؤسس الوزراء وللووزير ولكل قيادة الدولة. ولم تكن لنصل إلى موقعنا الحالي لولا المعلم الذي ترك كل الفرص، وقرر أن يخوض ملحمة المعايمة اليومية للمواطن اليمني، ومجاهدة الظلام ومشاريعه التدميرية».

وغير الدكتور أحمد عوض بن مبارك، في تصريح صحفي، عن فعو واعتزاز الحكومة وتقديرها للمعلمين لنضلات المعلمين والمعلمات، وكافة موظفي الدولة الذين يخوضون معارك الوعي والثبات رغم الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها، وكل التحديات الاقتصادية المعصية التي يمر بها الوطن من جراء الانقلاب الحوئي، واستمرار الحرب التي أشعلتها الميليشيات الانقلابية، والتي لم تتوقف عند المعركة العسكرية، بل طالت الاقتصاد والمعيشة اليومية للمواطن اليمني في كل ربوع اليمن... مؤكداً السعي مع الأشقاء والأصدقاء الى دعم الحكومة لاتخاذ تدابير ومعالجات لتحسين اوضاع المعلمين، وتأمين معيشتهم.

وأوضح ان الاحتجاجات الحالية للمعلمين والمعلمات في بعض المحافظات من أجل المطالب العادلة هي واحدة من القيم المكتسبات الوطنية النبيلة التي ندافع عليها في ملحمة وطنية خالدة، في الوقت الذي تواصل فيه الميليشيات الانقلابية المدعومة إيرانيا بقطع رواتب الموظفين، وتمازس جرائمه من حق التعليم والعلم اليمني في نطاق سيطرتها. مؤكداً للمعلمين والمعلمات على أهمية مطالبة الحقوقية العادلة، ولسنا بعيدين عن همومكم.

وخطب رئيس الوزراء المعلمين والمعلمات قائلاً « تدركون معنا العواقب الوخيمة لتوقف العملية التعليمية أو تراجعها، ونتائجها المدمرة في ارتفاع نسبة تسرب الفتيات والفتيات من المدارس، وبالتالي زيادة الإحرف والانحرف بالمشيات والجماعات المنطرفة، وهو تحدٍ مشترك يواجه الحكومة والمجتمع الإقليمي والدولي، كونه من أبرز التحديات التي تعزز من تقويض فرص السلام، والاستقرار في اليمن».

وتابع «تسببت الميليشيات الحوثية الانقلابية في تجويع واقفان الشعب اليمني في مناطق سيطرتها، وكذا في استهداف المنشآت الاقتصادية الحيوية للحكومة الشرعية، بفرص تقويض عملية السلام والاستقرار في اليمن، ومن زيادة التحاق الشباب بالمليشيات الحوثية الا واحدة من نتائج المشروع الحوئي الانقلابي في تجويع الناس، ونهب رواتب المعلمين والموظفين، لزيادة التسرب من المدارس، وهي إحدى أبرز تجليات المشروع الإيراني التخريبي في اليمن والمنطقة».

وتونه رئيس الوزراء بما سطره المعلمون والمعلمات في كافة ربوع اليمن خلال سنوات الحرب من ملحمة وطنية استثنائية من خلال صمودهم الكبير والمستمتر رغم كل العواصف وشكليات، وخلال اليوم يبدون نواوس الخطر، ليسمع العالم أجمع المآلات الكارثية التي تقود اليمن بفعل اجرام الميليشيات الحوثية الانقلابية».

وجدد الدكتور أحمد عوض بن مبارك، التأكيد على ان التعليم هو معركتنا الوطنية الأولى، وحرر الزاوية للوعي والتنمية وهرزيمة المشروع الظلامي الكهوتي الحوئي، معتبراً التعليم هو أولوية الحكومة.

وأضاف «عندما قلنا ان معركتنا هي معركة وعي كنا مدركين لما نقول، والمعلم في صدارة هذه المعركة، وحقه علينا ان لا نتركه يتخلف بغير غربة الصف، وتعليم الاجيال، رغم التحديات الكبيرة أمامنا، والمشروع الانقلابي الحوئي يحارب المواطن في كل شيء، بما في ذلك تصدير النفط التي كانت الحكومة تغطي بها رواتب المعلمين وتؤمن فيها استقرار العملة، لكن هذا لا يعفيانا بأي حال من الأحوال في الوفاء بالتراماتنا تجاه المعلم والموظف والمواطن معهما كانت التحديات».